

قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في  
1 نوفمبر 2011 يتعلق بالمصادقة على الملحق التعديلي  
عدد 9 للاتفاقية المشتركة القطاعية لوكلاء التجهيزات  
الفلاحية والهندسة المدنية.

إن وزير الشؤون الاجتماعية،

بعد إطلاع على مجلة الشغل الصادرة بالقانون عدد 27 لسنة  
1966 المؤرخ في 30 أبريل 1966، وخاصة فصلها 37 وما  
بعده،

وعلى القرار المؤرخ في 5 ماي 1987 المتعلق بالمصادقة  
على الاتفاقية المشتركة القومية لوكلاء التجهيزات الفلاحية  
والهندسة المدنية،

وعلى القرار المؤرخ في 29 مارس 1989 المتعلق بالمصادقة  
على الملحق التعديلي عدد 1 لهذه الاتفاقية الممضى بتاريخ 22  
فيفري 1989،

وعلى القرار المؤرخ في 16 أوت 1990 المتعلق بالمصادقة  
على الملحق التعديلي عدد 2 لهذه الاتفاقية الممضى بتاريخ 14  
جويلية 1990،

وعلى القرار المؤرخ في 2 أوت 1993 المتعلق بالمصادقة  
على الملحق التعديلي عدد 3 لهذه الاتفاقية الممضى بتاريخ 11  
جوان 1993،

وعلى القرار المؤرخ في 24 جويلية 1996 المتعلق  
بالمصادقة على الملحق التعديلي عدد 4 لهذه الاتفاقية الممضى  
بتاريخ 23 جويلية 1996،

وعلى القرار المؤرخ في 9 جوان 1999 المتعلق بالمصادقة  
على الملحق التعديلي عدد 5 لهذه الاتفاقية الممضى بتاريخ 28  
ماي 1999،

وعلى القرار المؤرخ في 25 نوفمبر 2002 المتعلق  
بالمصادقة على الملحق التعديلي عدد 6 لهذه الاتفاقية الممضى  
بتاريخ 14 نوفمبر 2002،

وعلى القرار المؤرخ في 17 جانفي 2006 المتعلق بالمصادقة  
على الملحق التعديلي عدد 7 لهذه الإتفاقية الممضى بتاريخ 29  
ديسمبر 2005،

وعلى القرار المؤرخ في 17 فيفري 2009 المتعلق بالمصادقة  
على الملحق التعديلي عدد 8 لهذه الإتفاقية الممضى بتاريخ 28  
جانفي 2009،

وعلى الاتفاقية المشتركة القومية لوكلاء التجهيزات الفلاحية  
والهندسة المدنية الممضاة بتاريخ 30 أبريل 1987 ، والمعدلة  
بالملاحقات المذكورة أعلاه.

قرّر ما يلي :

الفصل الأول . تمّت المصادقة على الملحق التعديلي عدد 9  
للاتفاقية المشتركة القطاعية لوكلاء التجهيزات الفلاحية والهندسة  
المدنية الممضى بتاريخ 22 أكتوبر 2011 والمصاحب لهذا القرار .

الفصل 2 . تنطبق وجوبا أحكام هذا الملحق التعديلي على جميع  
المؤجرين والعملة التابعين للنشاطات المضبوطة بالفصل الأول من  
الاتفاقية المشتركة القطاعية المشار إليها أعلاه ، وذلك في كامل  
تراب الجمهورية.

تونس في 1 نوفمبر 2011.

وزير الشؤون الاجتماعية

محمد الناصر

اطلع عليه

عن الوزير الأول

الكاتب العام للحكومة

محمد صالح بن عيسى